في جولته الجديدة. لكن ما سمعناه منه، سابقاً، لا يلبي المطالب العربية، ولا يؤدي الى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة... [و] ان الحل لكي يكون عادلاً يجب ان يكون شاملاً، لأن الحلول المنفردة، أو الجزئية، اثبتت فشلها، وان أي حل عادل يجب ان يتضمن انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني... عبر مؤتمر دولي باشراف الامم المتحدة الفعال وبمشاركة جميع الاطراف المعنية، بما في ذلك م.ت.ف. على ان يتمتع هذا المؤتمر بسلطة القرار والتنفيذ» (**السفير**، ١٩٨٨/٣/٣١). وأشارت مصادر سورية الى ان الرئيس السوري، حافظ الاسد، اعد للمباحثات مع شولتس التركيز على مهمتين: «الاولى، ان حل المشكلة الفلسطينية يجب ان لا يتم عبر مفاوضات بين وفد اردني ـ فلسطيني مشترك ووفد اسرائيلي، بل عبر مفاوضات تشارك فيها كل الاطراف العربية والفلسطينية المعنية مباشرة بهذه القضية، وعلى أساس مبادىء واضحة تهدف الى تأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ الثانية، ان أية مفاوضات سلام عربية ـ اسرائيلية، لا يمكن ان تبدأ الا اذا كانت الادارة الاميركية مستعدة لممارسة ضغوط على الحكومة الاسرائيلية، لحملها على قبول مبدأ الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وتلبية المطالب والحقوق الفلسطينية» (**القبس**، ٢ ـ ١٩٨٨/٤/٣).

وفي ختام لقاء الاسد ـ شولتس، رفض وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، «ان يوضح ما اذا كانت سوريا ردت، سلباً او ايجاباً، على الخطة الاميركية، وقال: لقد قدم الرئيس الاسد عدداً من الملاحظات المهمة على الافكار الاميركية... [و] من الطبيعي ان يكون الرئيس الاسد شدد على ضرورة مشاركة م.ت.ف. في المؤتمر الدولي، على قدم المساواة مع بقية المشاركين، ويمكن ان تتم هذه المشاركة ضمن وفد عربي مشترك» (**السفير**، ١٩٨٨/٤/٦). وأفاد المتحدث باسم القصر الجمهوري في سوريا، جبران كورية، بأن تحقيق السلام في المنطقة يتطلب: «أولاً، عقد مؤتمر دولي فعّال وكامل الصلاحيات؛ وثانياً، انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة؛ وثالثاً، اقرار الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ ورابعاً، اشتراك الدول العربية في المؤتمر الدولي في وفد عربي موحّد... [و] ان الرئيس الاسد أوضح لشولتس، ايضاً، ان هناك فهماً عربياً موحّداً لمقوّمات السلام العادل والشامل... [ولذا] يمكن ان يشترك الجانب العربي في المؤتمر الدولي في وفد عربي موحّد، بما في ذلك م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وكانت مصادر عربية أفادت بوجود اتفاق بين سوريا والاردن «على طرح مجموعة أسئلة تتعلق بخطة السلام الاميركية على جورج شولتس... [و] ان المسؤولين السوريين والاردنيين سيثيرون مع شولتس النقاط الرئيسية الآتية، سواء في شكل أسئلة، او في شكل المطالبة بتوضيحات وضمانات: ١ ـ الخطة الاميركية تتجاهل مسألة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وتتجاهل، أيضاً، مصير الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الضفة الغربية وغزة... فهل تؤيد الولايات المتحدة منح الفلسطينيين حق تقرير المصير، أم لا ؟ وهل تنوي حل المشكلة الفلسطينية من مختلف جوانبها، أم لا ؟ ٢ ـ ليس هناك رابط الزامي قوي وواضح بين المرحلة الاولى والمرحلة الثانية من عملية السلام المقترحة؛ وليست هناك أية ضمانات بأن الحكومة الاسرائيلية ستوافق، فعلاً، على الدخول في مفاوضات سلام حول التسوية النهائية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي في نهاية ١٩٨٨؛ والمطلوب توضيحات، بل ضمانات، أميركية في هذا المجال. فهل تتعهد ادارة ريغان بحمل اسرائيل على التفاوض مع العرب حول التسوية النهائية للنزاع، فعلاً، في نهاية ١٩٨٨، أم لا ؟ وما [الذي] يضمن ان الحكومة الاسرائيلية لن تكتفي فقط بالتفاوض حول الترتيبات المؤقتة، في الضفة الغربية وغزة، وتتهرّب من التفاوض حول التسوية النهائية ؟ ٣ ـ عبارة التسوية النهائية للنزاع غامضة؛ فما المقصود بالتسوية النهائية [؟] وما المطلوب من الاطراف العربية ومن اسرائيل على هذا الصعيد ؟ ٤ ـ الخطة الاميركية تتجاهل، كلياً، دور م.ت.ف. ولا تترك للشعب الفلسطيني ان يحدد بنفسه من سيمثله في مفاوضات السلام ؟ ٥ ـ الخطة الاميركية لا تحدد، بشكل واضح، الدور الذي يجب ان يلعبه